

ماذا يريدون من الاغتراب

بقلم الياس بجاني

مسؤول لجنة الإعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

يقول أهل الحكم في لبنان أنهم قرروا التركيز على ملف الانتشار اللبناني ومعالجة التشرذم في وضع الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم، وفي هذا السياق أصدر مجلس الوزراء يوم الأربعاء الموافق ١١/٨/١٩٩٩ قراراً حمل الرقم ٩٩/١٣٣ قضي بتعديل القرار رقم ٩٩/٥٩ المتعلق بتأليف لجنة لوضع دراسة حول السياسة الاغترابية وأوضاع الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم. القرار قضى بتأليف لجنة تعمل تحت إشراف رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير المغتربين قوامها السادة فؤاد الترك، هيثم جمعة، أحمد طيارة، شكري عبود، وليد بركات والعميد أدونيس نعمة. يشار هنا إلى إن جميع أعضاء اللجنة هذه من الموظفين الحاليين في الدولة وفي مواقع مختلفة من بينها القصر الجمهوري، بخلاف السيد الترك الذي هو سفير متقاعد وأمين عام سابق لوزارة الخارجية، ومن المؤسسين الأوائل للجامعة، وطبقاً للقرار أنيطت باللجنة المهام التالية: العمل على إعادة توحيد الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم، وتفعيل دورها، وضع الخطوط التنفيذية والإجرائية للنهوض بالحضور اللبناني في العالم والإفادة من طاقاته وقدراته، الإشراف على تنفيذ المقررات التي تتخذها اللجنة وإجراء الاتصالات اللازمة في الخارج تنفيذاً لمهام اللجنة.

بعد يومين على صدور القرار هذا ذكرت جريدة النهار (الجمعة ١٣/٨/١٩٩٩) أن العماد لحود أعطى توجيهاته للجنة لإنهاء الازدواجية في رئاسة الجامعة بأجراء مصالحة بين السيدين ناجي نعيم الذي تعترف برئاسته للجامعة وزارة الخارجية، وجورج أنطون الذي تعترف برئاسته وزارة المغتربين، والغاية من المصالحة وما ذكرت النهار هي إنهاء مشكلة الازدواجية وفتح صفحة جديدة في تاريخ الجامعة لإعادة انطلاقتها تمهيداً لانتخاب مجلسين عالمي ورئاسي يتوافق عليهما الجميع لمصلحة لبنان والانتشار. وذكرت الصحيفة أيضاً أن وزارة الخارجية طلبت من البعثات اللبنانية في الخارج تزويدها بالمعلومات عن مكاتب الجامعة وفروعها وكيفية عملها ومدى شموليتها وتمثيلها للمنتشرين من أجل وضع اقتراحات ملائمة للحفاظ على استقلالية الجامعة التي تحرض الوزارة على إبقائها لها ومساعدتها على أن تقوم بتمثيل اغترابي صحيح.

الواقع أن اهتمام الحكم اللبناني بوضع المنتشرين على هذا المستوى فيما المفاوضات السورية- الإسرائيلية ستخرج إلى العلن بين يوم وآخر بعد أن قطعت أشواطاً بعيدة وراء الكواليس، أمر يثير الكثير من الشكوك حول حقيقة مراميها، ونعتقد أنه يهدف لشل قدرات

الاغتراب بينما لبنان الحكم يستعد لتقديم تنازلات خطيرة تجعل الصلح المرتقب مع إسرائيل على حسابه وحساب أهله وكيانه. أما المخيف في التزامن هذا فهو الضمانات التي يشاع أن سوريا ستعطيها لإسرائيل من لبنان في ظل صمت سوري مطبق حول حقيقتها يترافق مع عودة طرح ملف التوطين الفلسطيني في لبنان بقوة. أما اهتمام الحكم الغير مقرون بالأفعال الحسنة خلال التسع سنوات الماضية فهو غير صادق، وبالغالب يضرر غير ما أعلن .

بدءاً ذي بدأ لا يحق للحكم اللبناني قانوناً التدخل في شؤون الجامعة لا من قريب ولا من بعيد، وما تدخل يوماً منذ العام ١٩٩٠ إلا وكانت النتيجة المزيد من الكوارث والفرقة والتشرد، لأن فاقد الشيء لا يعطيه، علماً أن الجامعة حالياً معطلة ومبعدة عن قاعدتها الشعبية تماماً كأشباه الأحزاب العاملة في ظل الاحتلال على الساحة اللبنانية.

الواقع إن الحكم في لبنان يريد أن تكون الجامعة صورة عن الأحزاب المسيرة العاملة على الساحة اللبنانية تحت مظلة القوى المهيمنة على البلد، يريد لها جامعة مقطورة، فاقدة لقرارها ولبنانيتها، لا تتعاطى السياسة، تكتفي بإقامة المآدب والاحتفالات الرياضية والترفيهية، متخصصة في التبخير والتبجيل لمن يوليه الأشقاء لحكم "القطر اللبناني"، مؤيدة "على العمياني" للوضع الشاذ المفروض من قبل الشقيق والعدو على حد سواء منذ العام ١٩٩٠ ومدافعة عنه في المحافل الدولية أو صامتة دون موقف. باختصار مطلوب جامعة بقيادة المطبليين والمزمرين تساهم بضرب الهوية والتاريخ والإنسان والأرض والتراث والاستقلال والديموغرافية، جامعة يكون للحكم فيها اليد الطولي في تعيين وعزل قياداتها والتحكم الكامل بتوجهاتها وإلا الويل والثبور للعاصي، ولنا في هذا الشأن القرار الستاليني الذي أصدره الوزير الأسبق للمغتربين رضا وحيد لتأديب قادة الجامعة في أوائل عهد الجمهورية الثانية السعيدة عندما رفضوا الرضوخ لأوامره، وهذا بعض ما جاء فيه: "تعتبر الجمعية المسماة الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم في وضع مخالف لأحكام القانون اللبناني ولا يسع وزارة المغتربين أن تعترف بها في وضعها المذكور وبأي نشاط تقوم به، وتعتبر أن هذه الهيئة لا حق لها بتمثيل المغتربين اللبنانيين والتكلم باسمهم".

إن قرار وحيد يعطي صورة واضحة عن مفهوم الحكم للجامعة وللدور المطلوب منها، فالقرار يعطي الحكم الحق ليقرر من يمثل المغتربين ومن لا يمثلهم وعزل وتعيين من يريد وفي أي وقت يشاء. إنه وفي السياق هذا يأتي القرار الجديد الصادر عن مجلس الوزراء، وكذلك كلام العماد لحود، فيما تُعتبر قرارات الحكم هذه من الناحية القانونية هرطقيات فاضحة وتعد سافر على كرامة وحرية المغتربين وانتهاكاً لحقوقهم كافة.

إن الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم ومنذ العام ١٩٩٠ تتعرض لهجمة منظمة استحدثت لها وزارة خاصة هي وزارة المغتربين وعندما لم تنجح كلياً في مساعيها، تم توزيع المهمة هذه بينها وبين وزارة الخارجية على أسس طائفية بحتة. إنه وبالتنسيق الكامل بين الوزارتين شطرت الجامعة إلى جامعتين بعد أن تركتها الأكثرية من أعضائها المؤمنة بلبنان الكيان والهوية والمعارضة للوضع القائم في الوطن الأم بعد أن فقدت الأمل في تصويبها وطنياً. أما القلة التي بقيت ومعها من أدخل من قبل أصحاب المهمة فقد تقاسموا الأدوار وأصبحت الجامعة جامعتين واحدة برئاسة ناجي نعيم وثانية برئاسة جورج أنطون. أما الواقع الذي لا يخفى على أحد فهو أن الرجلين وجهان لسياسة واحدة بما يخص موافقها الوطنية من الثوابت اللبنانية ومن الوضع المفروض على لبنان. ولأن الاغتراب غير لبناني ولا مجال فيه لإرهاب الناس واعتقالهم والتعدي على ممتلكاتهم ونقلهم إن عصوا إلى زنانات الشقيقة "للتأهيل والإقناع" فقد فشل المخطط وغابت الجامعة كلياً عن ساحة الاغتراب ولم يعد لها وجود يذكر، وهي بالتأكيد لن تعود لتبقى طالما أن الساعي إلى إعادتها هم أهل الحكم في لبنان. أما في حال أراد أهل الحكم مساعدة الاغتراب فعلاً، وهذا أمر مشكوك فيه وقد يكون من رابع المستحيلات، فإننا نقترح عليهم التالي:

١- ترك الاغتراب بحاله لأن المغتربين وهم الذين وصلوا إلى أعلى المركز في بلدان انتشارهم بفضل كفاءتهم وجهدهم وعلمهم أدرى بما يحتاجون إليه وبالسبل الكفيلة لتحقيق ما يريدون دون وصاية.

٢- عدم محاولة نقل الفكر الواحد المهيمن على الحكم والإعلام في لبنان إلى بلاد الاغتراب لأن المغتربين بأكثريةهم الساحقة يعيشون في بلدان ديموقراطية تقدر الحريات وتؤمن لهم مطلق الحرية باختيار من يمثلهم، وبالتالي فإن أي محاولة لفرض ممثلين عن هؤلاء في الجامعة اللبنانية أو غيرها من التجمعات الاغترابية سيكون مصيرها الفشل الذريع.

٣- عدم طعن المغتربين في حقهم المقدس باستعادة جنسيتهم وجنسية أجدادهم والكف عن إصدار القوانين الجائرة في هذا الشأن. إن القوانين هذه ومنها مشروع المر الجديد للجنسية لا تساوي قيمة الورق الذي تكتب عليه وهي تُغرب المغترب أكثر مما هو مُغرب وتجعله يتساءل بقرف فيما إذا كان الغرباء والمجرمين والمارقين ونزلاء السجون أحق منه بجنسية اكتسبها هو بصلة الدم والعقيدة والفكر والانتماء. إنه لا يعقل أن يدعوا الحكم المغتربين للعودة وللمساهمة في مساعدة الوطن الأم فيما هم "ينجرون لهم الخوازيق" ويحرمونهم من حقوقهم المقدسة. كما أن شرط استعادة الجنسية الذي ابتكره المر القاضي بضرورة إقامة المغترب سنة ونصف في لبنان مع أهله وعياله ليحق له ولهم التقدم بعدها بطلب استعادة

الجنسية، هو شرط تعجيزي "وتطفيشي". فهل يُعقل أن يغادر ما يقارب العشرين مليون مغترب لبناني البلاد التي يعيشون فيها ويتركوا أعمالهم وأرزاقهم ليعيشوا في لبنان سنة أو سنة ونصف كرمى لعيني المر، حتى يحق لهم بعد ذلك التقدم بطلب استعادة الجنسية؟ ومن يا ترى سينظر بالطلبات هذه؟

٤- إن أي تجمع لبناني اغتصابي لا يتعاطى السياسة هو تجمع فاشل لن يخدم لا لبنان ولا الاغتراب لأن من لا يتعاطى السياسة بمفهومها الصحيح، وليس اللبناني، فهو سيعزل نفسه عن المشاركة في القرارات المصيرية التي تنظم حياته وحياة أولاده في كافة المجالات، وهنا أذكر بما قاله سماحة الشيخ محمد مهدي شمس الدين في هذا الشأن: " إن لم نتعاطى نحن السياسة تعاطها غيرنا وفرض علينا ما يريد".

٥- إن أي تجمع لبناني اغتصابي لا يكرس ذاته كلياً للحفاظ على الهوية اللبنانية المميزة وصون التاريخ اللبناني العريق المتجذر في تربة لبنان المقدسة منذ ٦٠٠٠ آلاف سنة نضال وتضحية وعطاء، وحماية ونشر التراث اللبناني الفريد، فهو بالتأكيد تجمع لا يستحق أن يسمى لبنانياً.

٦- الأجدد بالحكم اللبناني أن يعلن عن نواياه تجاه المغتربين والبدء باتخاذ إجراءات عملية لتبديل بطاقات الهوية (التذاكر) في السفارات والقنصليات اللبنانية المنتشرة في العالم ومن ثم منح الجنسية لمستحقيها دون صعاب وبعدها يحق له القول أنه يغار على مصالحهم ويريدهم أن يساهموا في اعمار البلد.

٧- إن أي تجمع لبناني اغتصابي لا يشهد للحق اللبناني علنية ويسمي الأشياء بأسمائها، ويحدد من هو الصديق ومن هو المحتل ومن هو العدو، هو تجمع ضد لبنان وليس معه.

٨- نرجو أن يعي أهل الحكم في لبنان ومعهم القوى الإقليمية التي أنابتهم لحكم وطن الأرز، أن ارتباط المغترب اللبناني بوطنه الأم ليس محددًا بوثيقة تعطي أو لا تعطي له من قبلهم. إن ارتباط المغترب بلبنان هو ارتباط دم وفكر وعقل وعاطفة وانتماء موروثة ويورث وقد إنجبل وتفاعل مع جيناته وأصبح ملازمًا لوجوده على هذه الأرض الفانية. إن ارتباط المغترب بلبنان أساسه الإيمان المطلق بديمومته وبرسالته الحضارة والفكرية التي لا حدود لها، وهو ارتباط مبني على إيمان راسخ لا يتزعزع بسرمدية وقدسية التراب اللبناني المبارك المجبول بعرق ودماء الأجداد والأحفاد. كما أن المغترب يؤمن بحتمية انتصار وطن أجداده على كل الصعاب طال الزمن أو قصر. ترى هل بإمكان أهل الحكم في لبنان استيعاب هذه الحقائق البديهية أم أنهم سيستمرون في غيهم غافلين دروس التاريخ وعبره الكثيرة؟ عشتم وعاش لبنان الحر بجناحيه المقيم والمغترب.